مبارك العجمي : الاجتماع تم بحضور مسؤولين بهيئتي الرياضة و"القوى العاملة" و"الداخلية"

«الشباب والرياضة» البرلمانية: تشكيل فريق عمل مع الجهات المعنية لتسهيل إجراءات دخول المحترفين الأجانب

ناقشت لجنة الشباب والرياضة في اجتماعها أمس اقتراحا برغبة في شأن تسهيل إجراءات الإقامة للمحترفين الأجانب، وانتهت إلى الاتفاق على تشكيل فريق عمل يضم الجهات المعنية والمكتب الفني للجنة لوضع الحلول المناسبة.

وقال مقرر اللجنة النائب مبارك العجمي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الاجتماع تم بحضور مسؤولين بهيئتي الرياضة والقوى العاملة ووزارة الداخلية لمناقشة الاقتراح برغبة المقدم من رئيس اللجنة النائب د. عبدالله الطريجي.

وأضاف إن الاقتراح يتعلق بمعالجة أوضاع المحترفين الأجانب سواء كانوا لاعبين أو مدربين أو أخصائيين فيما يتعلق بالإقامة ودخول البلاد وحل المشاكل الأخرى التي تعانيها الأندية في جلب هؤلاء الرياضيين.

وأوضح أن المحترفين الأجانب يعانون مشاكل في استخراج التأشيرات وتوقيع أذونات العمل، مشدداً على ضرورة تسهيل هذه الإجراءات حتى لا يضطر المحترف إلى مغادرة البلاد بعد توقيع العقد معه.

وأشار إلى أن اللجنة وضعت الحلول لتلك المشكلة بتشكيل فريق عمل مكون من الجهات الحكومية الثلاث التي حضرت الاجتماع والمكتب الفني للجنة، مشيراً إلى أنهم لمسوا تجاوبا كبيرا من مسؤولي هذه الجهات لحل جميع المشاكل والعراقيل . من جهة أخرى كشف العجمي عن أن اللجنة ستعقد اجتماعا يوم الأحد المقبل بحضور مسؤولي اللجنة الأولمبية الكويتية من أجل وضع التصورات النهائية للاقتراح بقانون المقدم منه والمتعلق بالاستثمار الرياضي والاحتراف الكامل ورفعه للمجلس والتصويت عليه ، متمنياً أن يكون هذا الاقتراح باكورة القوانين الرياضية التي تخدم الرياضة في الكويت.

جانب من اجتماع لجنة الشباب والرياضة البرلمانية

هشام الصالح لوضع برنامج لتطوير محطات انتظار النقل العام

أعلن النائب د.هشام الصالح عن تقدمه باقتراح برغبة بقيام وزارة المواصلات بوضع برنامج لتطوير جميع محطات انتظار الباصات في الكويت وذلك بالتنسيق مع الشركات العاملة في القطاع.

ونص الاقتراح على ما يلي:

لا تعكس وضعية النقل الجماعي في الكويت في كثير من مظاهرها المجهود المبذول لتطوير خدمات النقل العام فهناك قصور على أكثر من صعيد وجب تحديد الجهات المسؤولة عنه التي يقع على كاهلها واجب معالجته باعتماد الخطط البديلة التي من شأنها تحقيق الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرجوة من خدمات هذا المرفق الحيوي وتوفير شروط السلامة والراحة والطمأنينة للركاب .

ومن أبرز المظاهر السلبية التي يشهدها هذا القطاع الحالة المزرية التي توجد عليها محطات انتظار الباصات فهي لا تتوافر على أدنى مواصفات السلامة والجمالية ولا تعير للركاب من مستخدمي النقل العام اعتبارا إنسانيا فلا هي تضمن وقايتهم من حر الصيف ولا حمايتهم من برد الشتاء، كما أنها لا تحظى بأي صيانة وتطوير ، فهي لا تعدو أن تكون محطات ببافطة حديد مهترئة مثبتة على عمود متلاش أو مظلات حديدية بالية بمقاعد متلاشية . اعتبارا لذلك فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي : قيام وزارة المواصلات -عبر هيئة الطرق والنقل البري- ووزارة شؤون البلدية -عبر بلدية الكويت - بوضع برنامج لتطوير جميع محطات انتظار الباصات في الكويت وذلك بالتنسيق مع الشركات العاملة في القطاع، وتكليف شركة النقل العام بإنجاز المشروع بمواصفات عصرية تضمن السلامة وشروط الراحة للركاب وتضفي الجمالية على المشهد العمراني الحضري، مع السماح للشركات المعنية باستثمار واجهات تلك المحطات في الإعلانات الدعائية لتوظيف العوائد في أعمال الصيانة والتجديد بانتظام.

هشام الصالح

الحمد لخليفة حمادة: ما المبررات المقبولة التي تستند عليها "المالية" في قرارها بوقف ميزانية التدريب والاستشارات؟

وجه النائب أحمد الحمد سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، نص على ما يلي:

في الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة والدول الراغبة في التقدم والتطور إلى الابتكار والتطوير في مجال التدريب والاستشارات والاستفادة من المبادئ العلمية الحديثة في تعزيز منظومة التدريب والاستشارات والتنمية البشرية ومع تزامن الوقت الذي تستعد فيه الكويت لجني ثمار الرؤية الجديدة للدولة «كويت جديدة 2035» بعد الكثير من المعاناة والبطء وتداخل المسؤوليات، خرجت وزارة المالية أخيرا بقرار وقف ميزانية التدريب في ميزانية 2021/2022 في مؤسسات القطاع الحكومي بما فيها القطاع النفطي بعد توقفه أصلا لفترة طويلة بسبب قرارات وزارة الصحة بالإغلاق ووقف نشاطات المعاهد والجهات التدريبية، وتأخير رفع الإغلاق عن هذه المراكز إلى آخر مرحلة إغلاق ما تسبب في خسائر فادحة لقطاع التدريب وحرمان أكثر من خمسة آلاف أسرة من مصادر رزقها من هذه المراكز والمعاهد.

ونظرا لأهمية التدريب والتنمية البشرية في سبيل التطور ومواكبة المستجدات العلمية والعملية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ونظرا لأن وقف نشاطات التدريب ووقف الميزانيات المرصودة لها لعام 2021/2022 يعني التخلي عن أهم مبادئ التنمية والتسبب في ضرر كبير على المستوى الوطني من ناحية التنمية وعلى المستويات الفردية من ناحية حرمان آلاف الأسر من مصادر رزقهم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المبررات المقبولة التي تستند عليها وزارة المالية في قرارها بوقف ميزانية التدريب والاستشارات في ميزانية عام 2021/2022؟ وهل يوجد لدى الوزارة مبررات أخرى غير التوفير المادي من ميزانية الدولة؟

2 – كم يبلغ المبلغ الذي سيوفر من اتخاذ هذا القرار؟ وهل يستحق هذا المبلغ وقف عملية تنمية دولة وحرمان آلاف الأسر الكويتية من مصدر رزقها؟

3 – هل درست الوزارة تداعيات قرارها على المستوى الاقتصادي وبخاصة وقف ميزانية التدريب في قطاع حيوي ومهم لدخل الدولة مثل القطاع النفطي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عن هذه الدراسات.

4 – ما البدائل التي يمكن أن تقدمها الوزارة بالتعاون مع الوزارات الأخري لتعويض شركات التدريب والايتشارات عن خسائرها المليونية؟

5 – كيف تبرر الوزارة قرارها المتناقض مع أهم مبادئ التنمية وهو التدريب والتنمية البشرية في ظل توجه الكويت لتحقيق رؤية 2035؟

6 – هل التقت الوزارة بقيادات من اتحاد معاهد وشركات التدريب الكويتية لدراسة القرار وتداعياته ومبرراته قبل اتخاذه بشكل منفرد؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بمحتوى هذا اللقاء أو المراسلات –إن وُجدت–.

أحمد الحمد

الشاهين استقبل أعضاء مجلس إدارة الجمعية الطبية

الشاهين مستقبلا أعضاء مجلس إدارة الجمعية الطبية الكويتية

استقبل مراقب مجلس الأمة النائب أسامة الشاهين في مكتبه أمس رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الطبية الكويتية بمناسبة فوزهم بعضوية مجلس إدارة الجمعية.

وجاء في بيان صادر من مكتب الشاهين إنه استمع لمطالب ممثلي الجمعية، وتعهد بالعمل على المساعدة في تذليل الصعوبات كافة التي تواجههم، والعمل على تطوير آلية العمل في المجالات الصحية كافة.

كما ناقش اللقاء الخطط المتعلقة بتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض وضرورة وضع إطار لمحو الأمية الصحية والارتقاء بمستوى الإرشاد الصحي على مستوى الفرد والمجتمع.

ومثل الجمعية الطبية خلال اللقاء كل من رئيس مجلس الإدارة د. إبراهيم الشمري ونائب الرئيس د معصومة العلي وأمين الصندوق د. عبدالله البناء وعضوي مجلس الإدارة د. خالد الزايد ود. ميثم غلوم.

بعدما أكد سلامة موقفه في القضية التي زج باسمه فيها

سعدون حماد يشيد بعدالة القضاء الكويتي

سعدون حماد

قال النائب سعدون حماد إن القضاء العادل أكد سلامة موقفه في القضية التي زج باسمه فيها، وأصدر أحكاما بالبراءة في جميع درجات التقاضي.

وأعرب حماد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن سعادته بحكم محكمة التمييز الصادر اليوم لصالحه بالبراءة في القضية التي طالته أثناء الانتخابات مشيرا إلى أنه حصل على البراءة في جميع درجات التقاضي في هذه القضية.

وبين أنه سبق أن صرح منذ بداية توجيه الاتهام بكيديته للتأثير على سير العملية الانتخابية، موضحا أنه أكد على سلامة موقفه وطالب مجلس الأمة برفع الحصانة عنه لإعطاء المجال للقضاء للفصل في هذه القضية.

واختتم موجها الشكر لناخبي الدائرة الثالثة الذين أصروا على الحضور والمشاركة في الانتخاب والتصويت، ولكل من تواصل وتعاطف معه خلال هذه الأزمة.

الحويلة يقترح إجراءات لدعم المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن فتح منافذ تسويقية جديدة للإنتاج النباتي الكويتي، وزيادة قيمة الدعم المخصص للمزارعين، وتخفيض أسعار الخدمات المرتبطة بالإنتاج النباتي، قال في مقدمته:

سعت دولة الكويت منذ إنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية إلى الدفع نحو تطوير القطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، ولكن بالنظر إلى واقع الزراعة، بعد عقود عدة، يتضح أن القطاع الزراعي لا يلبي الاحتياجات، ما ينعكس سلبا على الأمن الغذائي ويعيق الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي التي غالبا ما شكلت الهاجس الأكبر في ضوء التطورات والنزاعات التي قد تعيق استيراد الاحتياجات الغذائية.

ولأهمية تطوير المنظومة الزراعية والحيوانية في البلاد ودعم المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – فتح منافذ تسويقية جديدة للإنتاج النباتي الكويتي في أنحاء الكويت كافة خصوصا في المدن الجديدة.

2 – سرعة إصدار قرار بزيادة قيمة الدعم المخصص للمزارعين.

3 – تخفيض أسعار الخدمات التي ترتبط بمدخلات الإنتاج النباتي ومنها أسعار الكهرباء والماء وأذونات العمل والرسوم التي يدفعها ملاك المزارع.